دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 1990-2019
The Role of Monetary Policy in Tackling Unemployment in Algeria for The Period (1990-2019)

زواد نجاة [1] *

[1] جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)

zouadnadjet@yahoo.fr

زواد نسيمة [2]

[2] جامعة ابوبكر بالقايد تلمسان (الجزائر)

z.nassima13dz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/30 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/17 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 و لهذا اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على نموذج VAR و الذي سمح لنا بقياس اثر السياسة النقدية على معدلات البطالة من خلال تقدير المعلمات في الاجلين القصير و الطويل، و لقد أوضحت النتائج الى ان معدلات البطالة تتاثر بنسب ضعيفة في المدى القصير و الى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة هدا ما يؤكد ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة وهذا ما يتوافق مع واقع الاقتصاد الوطني لان السياسة النقدية واهدافها لم تعطي الاهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق الشغل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البطالة ، الشغل ، الجزائر ، نموذج النحدار الذاتي VAR

Abstract: *This study aims to highlight the role of monetary policy in addressing unemployment in during the period 1990-2019, and for this we relied in this research paper on the VAR model, which allowed us to measure the impact of monetary policy on unemployment rates by estimating the parameters in the short and long terms, and The results showed that unemployment rates are affected by weak rates in the short term and that there is no long-term equilibrium relationship between the variables during the study period. This confirms the weakness of monetary policy in influencing unemployment and this is consistent with the reality of the national economy because monetary policy and its objectives did not give importance The highest levels of employment in the labor market.*

key words: *monetary policy , unemployment , the labor , Algeria, VAR model*

* المؤلف المرسل.

.مقدّمة:

تعتبر ظاهرة البطالة من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تعاني منها معظم الاقتصاديات سواء في العالم الصناعي المتقدم أو الدول النامية، مع وجود قدر من التفاوت والاختلاف فيما يتعلق بنوعها وأسبابها ومعدلات تطور ها، حيث أن هذا الأخير ة تنتج عن الإختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث يكون عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها ، و تتأثر بعوامل اقتصادية كثيرة و باعتبارها إحدى أهداف السياسة النقدية فهي لها الدور الفعال في معالجتها و ذلك بالرفع من معدلات التشغيل وذلك من خلال تطبيق أدواتها المباشرة و الغير المباشرة.

تعتبر السياسة النقدية في الجزائر من أكثر السياسات التي تعتمد عليها الدولة في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية وانعاش الاقتصاد حيث عرفت تطورا في قيم أدواتها منذ سنة 1990 أين شهدت تعديلات أقرها قانون النقد والقرض بضرورة الإنتقال من استخدام الأدوات التقليدية إلى الأدوات غير التقليدية لقضاء بعض احتياجاتها التي من بينها تمويل صندوق الاستثمار بغرض تشجيع الاستثمار على أمل رفع الإنتاجية، تخفيض نسب البطالة وتحسين مستويات الأجور في سوق العمل، ومن خلال هذا التصور فإننا سنتطرق في هذه الدارسة إلى السياسة النقدية و دورها في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر حيث سترتكز إشكاليتنا عمى التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر؟

الفرضيات :

- تتوقف فعالية أدوات السياسة النقدية على مدى تحقيق الأهداف المسطرة .
- تهدف السياسة النقدية أساسا إلى تحقيق توازن الاقتصادي عن طريق معالجة الأزمات الاقتصادية منها البطالة.
- اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات و التدابير للمعالجة و التخفيض من حدة البطالة.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى :

- إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر .
- التعرف على سير عمل أدوات السياسة النقدية في الجزائر .
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير السياسة النقدية على معدلات البطالة .

نمودج البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في المعالجة النظرية لموضوع السياسة النقدية ودوره في تخفيض معدلات البطالة ، و المنهج التحليلي في الدراسة القياسية لدراسة مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM و بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 وبالاستعانة ببرنامج eviews 10 .

من اجل معالجة هذه الاشكالية السابقة سنتناول الدراسة عبرالمحاورالتالية:

المحورالاول : مسارالسياسة النقدية في الجزائر.

المحورالثاني : السياسة النقدية في الجزائرومكافحة البطالة.

المحورالثالث : صياغة وتحليل النموذج القياسي المقترح خلال الفترة (1990 -2019)

1-مسارالسياسة النقدية في الجزائر :

يقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على البطالة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار" (ضياء، الاقتصاد النقدي، 1993، صفحة 173)

-تعرف السياسة النقدية على انها ، العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"(fj pierre, 1987, p. 277) ، فعند زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة الأسعار، ومن ثم انخفاض في أسعار الفائدة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإستثمارات وزيادة حجم الطلب الكلي، وهذا ما يسهم في زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية، وهو ما يتسبب في زيادة الطلب على القوى العاملة، مما يزيد من حجم التشغيل وتخفيض حجم البطالة ومعدلات، ويحدث العكس عند اتباع السلطات لسياسة نقدية انكماشية. (المطلب، 2003، صفحة 200).

1-1-السياسة النقدية في الجزائر1990-2000: لقد كانت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 حيادية بسبب الدور السلبي لمنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها و السبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي (فضيل، جانفي 2013، صفحة العدد61).

يعد قانون النقد والقرض 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 15 أبريل 1990 من أهم الإصلاحات النقدية بالجزائر ، فوضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية ، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية و إعادة البنك المركزي كل صلاحيات في تسيير ورسم السياسة النقدية في ظل الاستقلالية التامة

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني ، فتم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة ومن ذلك فرض عليها إصلاح السياسة النقدية وكان الاتفاق الأول يتمثل في الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989 ، ثم الاتفاق الثاني تمثل في الاستعداد الائتمان في الثاني لسنة 1991 .

من تحليلنا للنتائج النقدية والمالية المحققة خلال هذا البرنامج نجد على العموم أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية والوصول إلى الاستقرار النقدي فالاقتصادي

في الجزائر خلال مرحلة تميزت بلجوء السلطات العامة للاستعانة بأطراف أجنبية كونها مصادر التمويل الخارجي وقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية (مفتاح، 2003) :

- توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة **31.9 %**.
- زيادة معدل نمو الكتلة **M2** بنسبة **21.3 %** بعدما سجلت بنسبة **11.3 %** سنة **1990**.
- تراجع معدل السيولة من نسبة **64 %** سنة **1990** إلى معدل **53 %**.
- استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك إلى نسبة **22.8 %**
- تحقيق الناتج المحلي الحقيقي لنمو سلبي قدّر بنسبة **0.4 %** سنة **1994** مقارنة مع معدل النمو المقدر في البرنامج بنسبة **+3 %**.
- انخفاض العجز الموازني بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل **4.4 %** مقابل **5.7 %** المقدرة في البرنامج الحكومي.
- تخفيض الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ **22** مليار دج.
- نمو حجم الائتمان المحلي بنسبة **10 %** سنة **1994**, وقد تم إلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض نسبة **25 %** كاحتياطي على الودائع بالعملة الوطنية, كما باشرت الخزينة العمومية إصدار سندات بأسعار فائدة تقدر بـ: **16.5 %**.

1-2-السياسة النقدية في الجزائر2001-2019 : تميزت هده الفترة بارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى توفر فوائض مالية كبيرة لدى الجزائر حيث وصل سعر البرميل في هذه الفترة إلى 145 دولار، كما وصل احتياطي الصرف إلى أعلى مستوياته حيث وصل إلى حوالي 185 مليار دولار سنة 2013 ،الأمر الذم شجع على تبني مجوعة من البرامج التنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري، و التي قسمت إلى مرحلتين: الاولى من أفريل2001 إلى أفريل 2004 ،تسعى من خلالها الدولة إلى تدعيم برامج الانعاش الاقتصادي لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل و التحكم في معدلات التضخم و زيادة حجم الاستثمار، الامر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو حيث بلغ سنة 2003 نسبة 07 % كما تزامن مع جملة من الانجازات في مجال الصحة و السكن و التنمية الريفية. أما المرحلة الثاثية بدأت في سنة 2005 إلى سنة 2014 ، وهي مرحلة تكتسي أهمية كبيرة خاصة كأنها تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، و قد استطاعت هذه السياسات تحقيق نتائج مرضية، يعود السبب الرئيسي فيها إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير وتوفر سيولة قادرة على دعم أي مشروع في مجال التنمية، ومن أهم ما تم تحقيقه ما يلي : ارتفاع معدلات النمو كانخفاض مستويات البطالة كما أن المؤشرات النقدية عرفت تحسننا ملحوظا حيث انخفض معدل التضخم وحدث استقرار نقدي، والأهم تسديد المديونية التي أثقلت كاهل الجزائر.

3-1- تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر1990-2019: يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطن على مجموعة من الادوات (يتم التركيز على الادوات غير المباشرة) وفيما يلي نقدم أهم هذه الادوات :

1-3-1-إعادة الخصم : تعد هذه الاداة من أكثر الادوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الاتمان المصرفي وقد نص قانون القرض والنقد في المواد المتعلقة إبعادة الخصم بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما ثم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها فيها يلي :

- ✓ سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات .
- ✓ سندات قرض قصيرة الاجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين ذوي ملاءة و يجب أن تهدف هذه القروض الى تطور وسائل الانتاج وزيادة الصادرات .
- ✓ سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها على الاكثر ثالثة أشهر. شكلت خلال التسعينات الاسلوب الاكثر استعمال لإعادة تمويل البنوك و الوسيلة الاكثر اهمية لتدخل البنك المركزي و هذا ما نلاحظه من خلال تطور معلات إعادة الخصم حيث ارتفع هذا المعدل من 10 %الى 15 %من مرحلة ما بين 1990 حتى سنة 1995 . ويعود هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة للحد من الطلب على حجم الاوراق المالية للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل الخصم كان نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرر الاسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة وذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الاداة فعاليتها ليشهد انخفاضا متواصلا الى 2001 حيث بلغ 6 %و ذلك الانخفاض معدل التضخم من 29 الى 3.0 سنة 2000 ليستقر معدل إعادة الخصم عند 4 الى غاية 2016 وذلك لاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا، كما أن تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة تمويل لدى البنك المركزي .

2-3-1- الاحتياطي الاجباري إن تدخل البنك المركزي بسياسة الاحتياطي النقدي الالزامي، يقضي بضرورة قيام البنوك التجارية بالحتفاظ بنسبة معينة من 6الودائع لديه، يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة خط دفاع أول للبنك والمتعاملين .وقد حد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الالزامي 28 %وفي سنة 1994 أصدرت التعليمة رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات عليها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الازامي في هذه التعليمة ب 5.2 % على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة .

لم تستغل هذه السيولة بشكل فعال خلال التسعينات و ذلك بسب نقص السيولة و تبعية البنوك للبنك المركزي حسب النشرة الاحصائية لبنك الجزائر رقم 24 استنتجنا ا ن ارتفاع نسبة الاحتياطي الاجباري كانت

متذبذبة وهذا ذل على أن البنك المركزي أراد الاستفادة من مزايا هذه الاداء وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة المصارف وذلك بهدف محاربة التضخم حيث بلغ متوسط التضخم السنوي المقاس لسنة 2012 حوال 9.8 %مقابل 5.4 % في 2011 وذلك بعد تسارعه ابتداءا في السداسي الثان من 2011 حيث تم الاعتماد على هذه الاداة و هذا لاهميتها في امتصاص الكتلة النقدية لتصل الى 12 سنة 2014 .

1-3-3-سياسة السوق المفتوحة: تتمثل في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الاوراق المالية الحكومية في سوق الاوراق المالية، كأذونات الخزينة، وبعض الاوراق المالية الاخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية، طبقت لاول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز 6 أشهر .نص قانون النقد والقرض 90-10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا تتجاوز المبلغ الاجمالي لهده السنوات 20 %من إجمال الارادات العادية للدولة للسنة المنصرمة لكن بعد صدور الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف إلى 20 %وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية .رغم أمهية هذه االداة إلا ان أنها تتميز بعدم فعاليتها في الجزائر وهذا لضيق السوق النقدية وغياب السوق المالية حيث و منذ صدور السيولة سنة 2001 لم يتمكن البنك المركزي من بيع سندات عمومية الامتصاص فائض السيولة.

1-4-تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990-2019 : انعكست اتفاقيات الجزائر خلال تلك الفترة مع المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، البتك الدولي) (الفتاح، 2005، الصفحات 182-183) على تطور الوضعية النقدية في الجزائر؛ خلال الفترة عرفت الكتلة النقدية تطورا متسارعا وهذا منذ بداية الإصلاح النقدي والذي كان يهدف إلى التحكم في كمية النقود والإصدار النقدي، إلا أن الواقع جاء معاكس لذلك؛ حيث أدت سياسة التوسع النقدي والدعم الحكومي لتغطية العجز في الميزانية العامة؛ حيث قدرت نسبة الزيادة بأكثر من 83 في المائة بين سنتي (1993-1990م)، وقد استمرت الكتلة النقدية M_2 في الإرتفاع؛ حيث ارتفعت بأكثر من 180 في المائة بين سنتي 2000-1994)م) على الرغم من أن السلطات اتبعت سياسة نقدية تقشفية وتقليص حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة، وكذا تجميد الأجور وتخفيض قيمة الدينار نتيجة الإتفاقيات المبرمة مع الهيئات النقدية الدولية من أجل الحد من نمو الكتلة النقدية M_2 . استمرت الكتلة النقدية "M2"مسارها نحو الإرتفاع؛ حيث بلغت سنة 2001م قيمة 2474 لتقفز أربعة أضعاف تقريبا 2010م (8162.8)مليون دج، ويرجع السبب في هدا التحسن إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية على تصدير المحروقات و تنفيذ برامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 -2004م) حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ5.7مليار دج؛ أي ما يعادل 520 مليار دينار السلطات لبرامج تنموية طموحة لا تقل أهمية عن البرنامج الأول وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي امتد من (2005-2009م) بحيث خصص له غلاف مالي قدرب 100 مليار دينار ، وكذا البرنامج الخماسي لدعم النمو(2010-2014م) ؛ حيث حيث استمر في الارتفاع ليتضاعف هذا العدد ليبلغ 2019 حوالي 16835.4 مليون دج . كما ه موضح في الشكل الموالي :

شكل رقم (01) تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990-2019

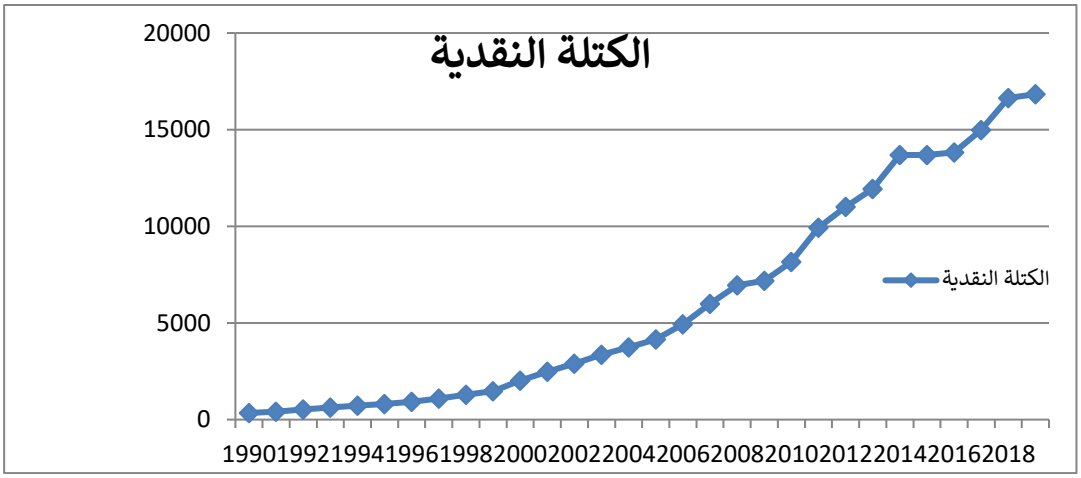

مصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية :

- التقرير السنوي لبنك الجزائر(التطور الاقتصادي للجزائر) 2006
- Rapport sur le développement en Afrique 1999
- Rapport 2001, Évolution économique et monétaire en Algérie
- Données Statistiques N°322 de 1989 à 1999
- بنك , الجزائر. (2010 .) التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر

.بنك, الجزائر. (2019)التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر

2-السياسة النقدية في الجزائر ومكافحة البطالة:

أمام تفاقم حالة البطالة التي مست كل فئات العمر سواء تعلق الأمر بعارضي العمل لأول مرة مثل : المتخرجين أصحاب الشهادات من الرجال أو النساء أو العمال المطرودين من عملهم، تم إعداد مجموعة من التدابير لمكافحة البطالة، وتم الشروع في أربعة برامج تسمى ترقية الشغل.

2-1-برامج ترقية الشغل : فهي موجه إلى فئة أو عدة فئات من البطالين وهي (الرحمان، 2012، صفحة 10):

✓ **برامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية** (fj pierre, 1987) : منذ بداية 1990 تم اتخاذ بعض الإجراءات لإدماج الشاب وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة عن طريق منحهم مناصب شغل بأجر من مبادرة محلية وتهدف إلى مساعدة الشباب البطالين لاكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثنا عشرة شهرا وتتولى الجماعات المحلية تشغيل هؤلاء الشباب بالإضافة إلى عرض مناصب شغل من المؤسسات المحلية والإدارات مقابل تلقيها مساعدة مالية من صندوق المساعدات على تشغيل الشباب FACJ الذي تحول في سنة 1996 إلى الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب FNSEJ التي يتمتع بصلاحيات أكبر من الصندوق السابق ولكن هذا التشغيل مرفوق بشرط منح الشغل الدائم لجزء

من الشباب المندمجين في المؤسسات والواقع أن هذا العمل ظل هامشيا ولم يستفيد منه الكثير سوى نسبة تتراوح بين 3%و 4%.

✓ **برامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة :** هذا البرنامج مماثل للبرامج السابق من حيث فئة المواطنين ومن حيث طبيعة المناصب التي يعرضها فهي مؤقتة على أنه يتميز من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة مثل أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية وأسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية .وكان عدد المشاريع الممنوحة للمقاولين في السداسي الأول من 2001 يصل إلى 1098 وارتفع بمعدل 14%لمقارنة مع السداسي الثاني لسنة 2002 ،وتدخل بعض المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي إلى غاية سنة 2003في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وخلق مئة ألف منصب بشكل دائم مقدر في الفترة 2006-2008.

✓ **برنامج عقود الشغل المسبق :** بدا هذا البرنامج في شهر سبتمبر 1998 ويتوجه إلى الشباب البطالين ذوي الشهادات من الجامعات والبالغين من العمر 19–35 سنة أو إلى البطالين الذين سبق لهم وأن التحقوا في البرنامجين السابقين المذكورين، وتبلغ مدة العقد سنة وتتولى تمويله وكالة التنمية الاجتماعية موال الخزينة وهذا العقد قابل للتجديد مرة واحدة لمدة 6 أشهر بطلب من رب العمل ويساهم رب العمل في الأجرة المدفوعة في حدود 20 %وأجرته تساوي الحد الأدنى للآجر الوطني.

✓ **القروض الصغرى :** تم الشروع فيها بداية 1999 وهي تتوجه لكل الأشخاص الذين ليس لديهم شغل وتتراوح أعمارهم بين 30-18عاما وتتمثل في منح قرض مصرفي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير، ولابد للشخص طالب المساعدة أن يوفر من ماله الخاص على ما لا يقل عن 5 %من مبلغ القرض المطلوب ومدتها من سنة إلى 5 سنوات وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 2%من الفوائد البنكية، وخلق هيئة متخصصة في التمويل الصغير وفي انتظار تنصيب هذه الهيئة، ميزانية الدولة قدرت هذا العمل بمبلغ 8.1 مليار دج لسنة2008 .

2–2–تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2019 : من تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايد مطردا خلال الفترة 1990-1999 بلغ معدل البطالة في بداية المرحلة ما يقارب 19.8 % ليرتفع بعد ذالك حيث بلغ 29.5% خلال نهاية سنة 1999 ويعد ارتفاع هذه المعدلات أمرا منطقيا فبالرغم من أن سنة 1995حاولت السلطات النقدية تخفيض معدل إعادة الخصم من أجل زيادة الإقراض قصد تحفيز الاستثمار إلا أن هدا الإجراء لم يجد نفعا في التخفيف من حدة البطالة وذلك راجع لعدم وجود استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة والخاصة بالإضافة إلى تسريحات العمال على اثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات حيث وصلت البطالة ما يقارب 24.4% خلال سنة 2005 ،كما عرفت تراجعا محسوسا ابتدءا من سنة 2001 حيث بلغت في هذه السنة ما يقارب 27.3 ثم انخفض بعد دلك سنة تلوى الأخرى لتصل في نهاية السنة 2009 إلى 10.2 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج الدعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة والمتمثلة في أربعة مشاريع تسمى ترقية الشغل و كل منها متوجه إلى عدة فئات من البطالين وتتمثل في:

التشغيل المأجور ، الأشغال ذات المنفعة وذات الكثافة العالية من اليد العاملة ،عقود التشغيل المسبق ، برنامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى .اما الفترة الممتدة بين 2010 و2019 بين 2010 و2019 إن معدلات البطالة كانت تتراوح بين 9.8% و11.7 %حيث أن أقصى ارتفاع كان سنة 2017 وأدنى انخفاض كان 2013 و على العموم فان معدل البطالة عرف استقرار نسبي بسبب الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية من أجل امتصاص البطالة. الشكل الموالي يوضح دلك .

الشكل رقم (02) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

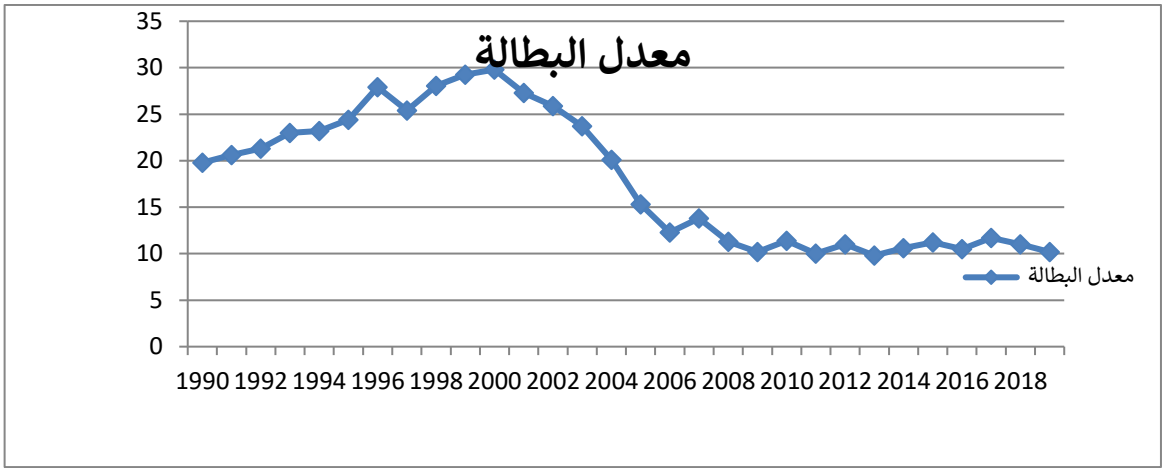

المصدر :

- مؤشرات البنك الدولي 2011
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي للجزائر) 2006

Bulletin statistique, séries rétrospectives(1964- 2011) , Banque d'Algérie -

- Bulletin statistique trimestrielle, N° 21 mars 2013 , P 10

- Rapports 2010,2011, 2012 de la Banque d'Algérie .

-bulletin statistiques trimestriel mars2020

3-صياغة وتحليل النموذج القياسي المقترح خلال الفترة (1990 -2019) :

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في تبيان مدى فعالية وتأثير متغيرات السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2019 ولإختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الإستعانة بالمنهج القياسي باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) وذلك لمرونته ودقته في قياس أثر متغيرات السياسة النقدية على معدلات البطالة، بالإضافة لبساطته مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى ودوره الكبير في إظهار أثر الصدمات الهيكلية.

تتمثل مراحل الدراسة القياسية المتبعة في اختبار استقرارية سلاسل الزمنية للمتغيرات، اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، تحديد اتجاه العلاقة السببية بين السياسة النقدية أو مؤشراتها على معدلات البطالة ، وتحديد الآثار المترتبة من متغيرات السياسة النقدية على معدلات البطالة من خلال

اعتماد منهجية قياسية تقوم على استخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) تحليل الاستجابات الدفعية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصدمات الهيكلية في المتغيرات المفسرة للسياسة النقدية لتبيين أثرها على معدلات البطالة.

3-1-تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها :

3-1-1-متغيرات الدراسة :تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية لتفسير مدى فعالية السياسة النقدية ودرها في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1990-2019

أ-المتغيرات المستقلة :وتشمل كل من الكتلة النقدية ، معدل إعادة الخصم ، سعر الصرف و معدل القروض المقدمة للاقتصاد

***-الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2** : تتكون من التحصيلات النقدية و الإيداعات البنكية وأشباه النقود.

***-معدل إعادة الخصم TR**: هو سعر الفائدة التي تقترض به البنوك التجارية من البنك المركزي أو بعبارة أخرى هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير خصمه للأوراق التجارية و المالية للبنوك التجارية.

***-معدل الصرف** (TC): (مقابل الدولار الامريكي) هو يعبر عن عدد وحدات النقدية (الدينارات) اللازمة لشراء دولار واجد.

***-معدل القروض المقدمة للاقتصاد (CR)** : وهي قناة القروض البنكية تمثل جانب الأصول في ميزانيات البنك .

ب-المتغيرات التابعة : و تشمل :

معدل البطالة (CH):عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوى العاملة(الفئة النشيطة) في الجتمع عند زمن معين،و هو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشيطة.

3-1-2- مصادر المتغيرات :لقد تم الاعتماد على بيانات المتغيرات من صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر بالإضافة إلى الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء .وغطت البيانات الفترة1990-2019

3-2-نموذج الدراسة: بعد حصر عدد من المتغيرات الإقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (معدل البطالة) ومن خلال بعض الدراسات السابقة، يمكن صياغة النموذج القياسي الخاص بالسياسة النقدية ومعدل البطالة وتقديره.

إن صياغة النموذج يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالةهو كما يلي

$$CH = f(M2, CR, TR, TC)$$

المتغر التابع : هو معدل البطالة .

المتغيرات المفسرة : معدل الكتلة النقدية ، معدل اعادة الخصم ، معدل القروض المقدمة للاقتصاد ، سعر الصرف .

μ: بواقي .

✓ . **اختبار جدر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية:** معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بعدم الاستقرارية ، لهذا سنقوم باختبار استقرار هذه السلاسل الزمنية وتحديد درجة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع Dickey Fuller

الجدول رقم (01) : استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة الاحتمالية	احصائية ADF test	القيم الحرجة		
			1%	5%	10%
			المستويات		
CH	0.2303	2.081534	-3.581152	-2.926622	-2.601424
M2	0.1542	-1.376990	-2.617364	-1.948313	-1.612229
tr	0.3691	-0.788173	-2.617364	-1.948313	-1.612229
TC	0.9808	1.788081	-2.617364	-2.617364	-1.612229
CR	0.9892	2.081534	-2.644302	-1.952473	-1.610211
ا			الفروق الأول		
CH	0.0000	-6.407072	-2.617364	-1.948313	-1.612229
M2	0.0000	-7.718476	-2.618579	-1.948495	-1.612135
tr	0.0000	-4.612052	-2.617364	-1.948313	-1.612229
TC	0.0008	-3.524177	-2.617364	-1.948313	-1.612229
CR	0.0000	-9.249695	-2.617364	-1.948313	-1.612229

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات eviews10

من خلال الجدول رقم (01)نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى Level باستخدام اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع لهذا قمنا بتطبيق طريقة الفرو قات من الدرجة الأولى ، وتوصلنا إلى أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى .

وعليه بما أن السلاسل كلها مستقرة عند نفس الدرجة(الدرجة الأولى)فإن شرط التكامل المتزامن قد تحقق أي بمعنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى.

✓ **إختبار فترة الأخطاء المثلى *optimum lags*:** تقاس فترة التباطؤ الزمني بالفترة التي يظهر منها متغير ما على متغير آخر وتتحدد هده الفترة بالاجابة على السؤال التالي ، كم يتأخر أثر متغير ما على متغير آخر؟ و تعد مرحلة اختيار عدة فترات الابطاء من أهم المراحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقدير

، لتحديد فترة التباطؤ الزمني سيتم الاعتماد على معيار *AKAIKE Infomation criterion* و *Schwartz's Criterion* و*Hannan Quinn Information criterion* وكذلك *Final prediction criterion error* تختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها اقل قيم ونتائج هذا الاختبار نوضحه في الجدول رقم (02)

الجدول رقم (02) : إختبار فترة الأخطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CH TC TR M2 CR
Exogenous variables: C
Date: 08/04/21 Time: 13:32
Sample: 1990 2020
Included observations : 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-400.0474	NA	23401094	31.15749	31.39943	31.22716
1	-278.3446	187.2349*	14353.64*	23.71882*	25.17047*	24.13684*
2	-266.3787	13.80683	49792.73	24.72144	27.38280	25.48782

يظهر من الجدول ان فترة التأخر هي فترة الثانية (2) والتي تعطي اغلبية المعايير المذكورة سابقا ، وعليه سوف نعتمد على نموذج تصحيح الخطأ المبطأ بفترة واحدة.

✓ **اختبار السببية Granger** :نتائج الإختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 08/04/21 Time: 13:48
Sample: 1990 2020
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TC does not Granger Cause CH	30	1.58839	0.2183
CH does not Granger Cause TC		1.81819	0.1887
TR does not Granger Cause CH	30	4.05015	0.0551
CH does not Granger Cause TR		0.54862	0.4658
CR does not Granger Cause CH	30	8.4E-05	0.9927
CH does not Granger Cause CR		0.96856	0.3338
M2 does not Granger Cause CH	30	0.85473	0.3634
CH does not Granger Cause M2		3.64824	0.0668

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات eviews10

بالنسبة للمتغيرين M2 و CH :نقبل فرضية العدم أي أن الكتلة النقدية لا تؤثر في معدل البطالة ومعدل البطالة لا يؤثر في الكتلة النقدية وذلك لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05 كما هو مبين في الشكل أعلاه .

بالنسبة للمتغيرين TR و CH :نقبل فرضية العدم أي أن معدل اعادة الخصم لا تؤثر في معدل البطالة ومعدل البطالة لا يؤثر في معدل اعادة الخصم وذلك لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05 كما هو مبين في الشكل أعلاه.

بالنسبة للمتغيرين CR وCH :نقبل فرضية العدم أي أن معدل القروض المقدمة للاقتصاد لا تؤثر في معدل البطالة ومعدل البطالة لا يؤثر في معدل القروض المقدمة للاقتصاد وذلك لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05 كما هو مبين في الشكل أعلاه.

بالنسبة للمتغيرين TC و CH :نقبل فرضية العدم أي أن معدل سعر الصرف لا تؤثر في معدل البطالة ومعدل البطالة لا يؤثر في سعر الصرف وذلك لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05 كما هو مبين في الشكل أعلاه.

✓ **دراسة علاقة التكامل المتزامن** :كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فذلك يمكن من اختبار وجود علاقة فيما بين المتغيرات في المدى الطويل، من خلال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johanson والذي تظهرنتائجه كما هوموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : علاقة التكامل المتزامن

Date: 08/04/21 Time: 13:47
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CH TR TC M2 CR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.579643	64.35272	69.81889	0.1263
At most 1	0.483252	41.81982	47.85613	0.1638
At most 2	0.373958	24.65461	29.79707	0.1742
At most 3	0.320274	12.47782	15.49471	0.1354
At most 4	0.089581	2.440098	3.841466	0.1183

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات eviews10

نتائج اختبار الأثر الموضحة في الجدول السابق تؤدي بنا إلى قبول الفرضية العديمة لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات (وذالك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أصغر من القيمة لمجدولة لها عند مستوى معنوية 5 بالمئة)

و هذا يعني أن معدل البطالة ليس متكامل تكامل مشترك مع المتغيرات المستقلة معدل إعادة الخصم و الكتلة النقدية ، معدل سعر الصرف ومعدل القروض المقدمة للاقتصاد مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة

3-3- تقدير نموذج معدل البطالة :نتائج التقديرالنموذج لمعدل البطالة كانت كما يلي ووفقا للنتائج أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج لمعدل التضخم على النحو التالي :

CH = 14.0974939611 + 1.80969899649TR + 0.0171362005498TC + 0.200700743638CR - 0.199371998795M2

نلاحظ من نتائج تقدير النموذج

- أن معدل البطالة له علاقة عكسية مع معدل الكتلة النقدية أي كلما تزيد الكتلة النقدية في الجتمع ب1% ينخفض معدل البطالة ب0.19 %و هذا ما يوافق النظرية الإقتصادية بحيث من المفروض كلما تزيد الكتلة النقدية في المجتمع تزيد البرامج التنموية الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل و تنخفض بالتالي البطالة .
- بالنسبة لمعدل إعادة الخصم فهناك علاقة طردية بينه و بين معدل البطالة أي كلما ارتفع معدل إعادة الخصم ب% 1 ارتفع معدل البطالة ب1.8 %،ذلك أنه كلما زاد معدل إعادة الخصم كلما أدى إلى خفض معدل الكتلة النقدية في المجتمع و تزيد معها معدلات البطالة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .
- بالنسبة لمعدل القروض المقدمة للاقتصاد فهناك علاقة طردية بينه و بين معدل البطالة أي كلما ارتفع معدل القروض المقدمة للاقتصاد ب% 1 ارتفع معدل البطالة ب0.20. %،هذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ،ذلك أنه كلما زاد ارتفع معدل القروض المقدمة للاقتصاد يزيد المشاريع التنموية في الاقتصاد الامر الدي يرفع من مستوى التشغيل وتنخفض بالتالي البطالة .
- بالنسبة لمعدل سعر الصرف فهناك علاقة طردية بينه و بين معدل البطالة أي كلما ارتفع معدل سعر الصرف ب% 1 ارتفع معدل البطالة ب0.01. %،هذا ما يتوافق مع النظرية .

كما نلاحظ كذلك من خلال معامل التحديد أن معدل الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم وسعر الصرف ومعدل القروض المقدمة للاقتصاد يؤثرون على معدل البطالة بنسب85 %أي أن المتغيرات المفسرة تتحكم في85 %من تغيرات معدل البطالة أما نسبة 15 % تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و المتمثلة في حد الخطأ.

3-3-1دراسة استقرارية النموذج :نلاحظ أن النموذج مستقرا عموما لأن جدور كثير الحدود المميزة لهذا النموذج تقع داخل دائرة الوحدة ، فيما معناه أن جميع المعاملات أصغر من الواحد مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين ، حيث أن نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04) استقرارية النموذج

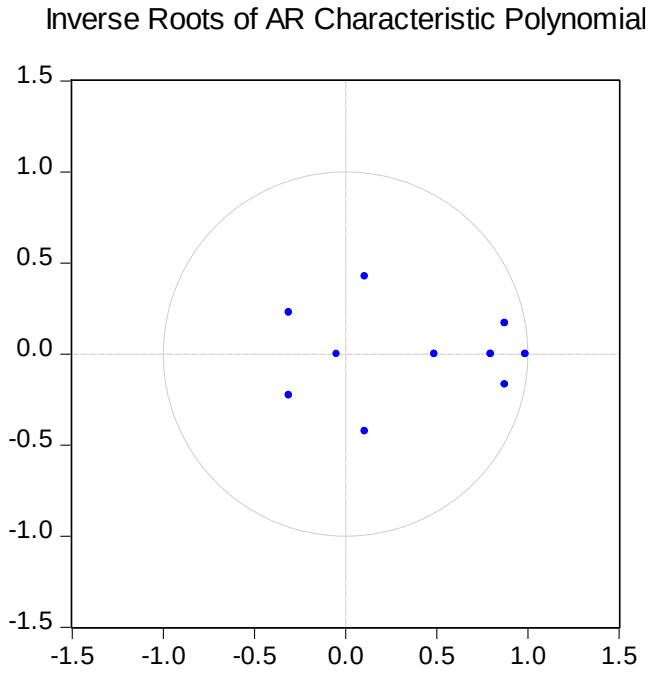

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات eviews10

3-3-2:تحليل الصدمات و دوال الإستجابة: الشكل مالي بوضح أثر الصدمة العشوائية في معدل البطالة .

الشكل (05) 2:تحليل الصدمات و دوال الإستجابة

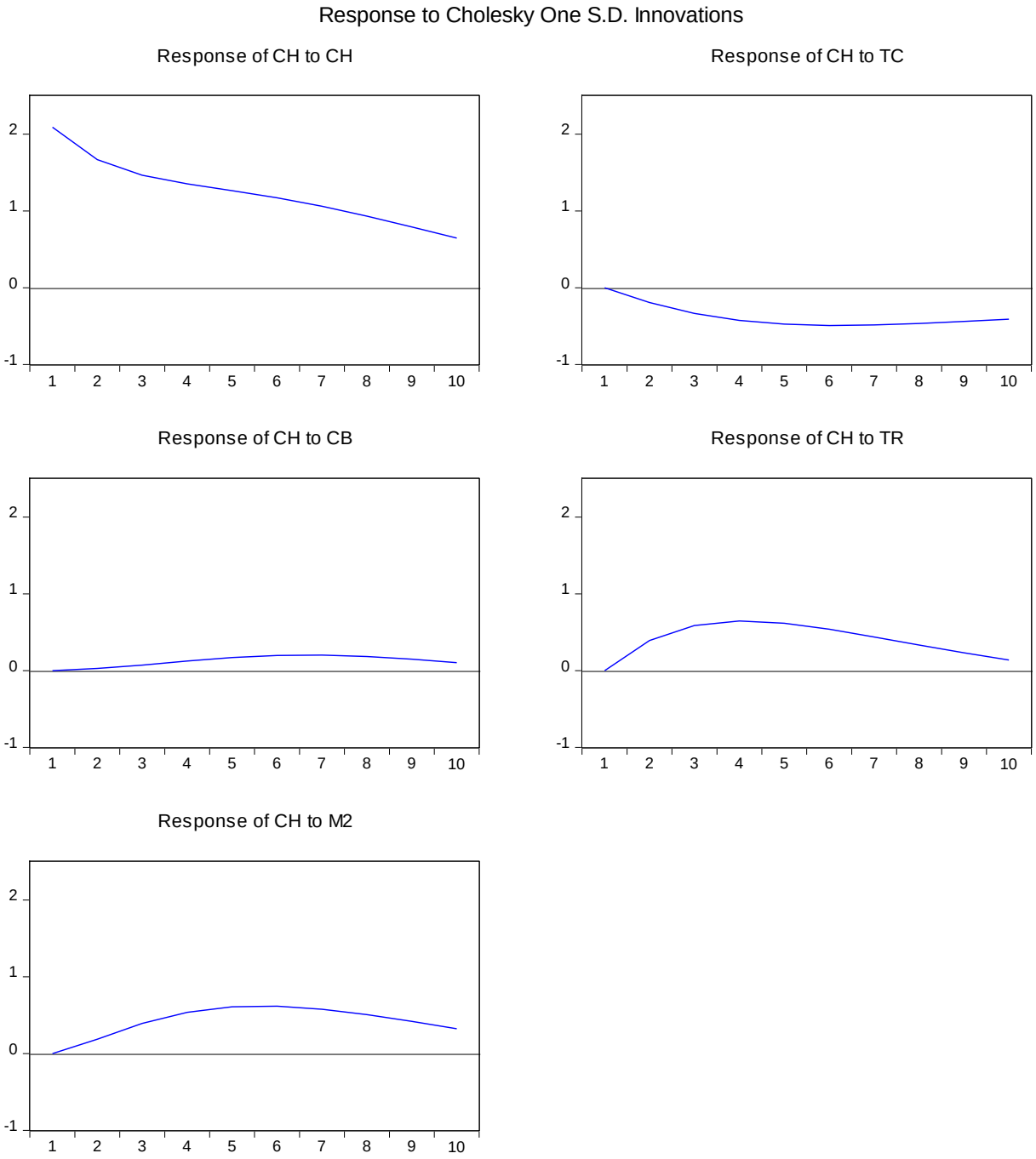

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات eviews10

ومن خلال تحليلنا للشكل البياني لهذه الدوال خرجنا بالملاحظات التالية:

- **إستجابة معدل البطالة للصدمات في معدل رصيد الكتلة النقدية:** من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل البطالة لأي صدمة في معدل الكتلة النقدية كان إيجابي خلال كامل فترة الدراسة .

- **إستجابة معدل البطالة للصدمات في معدل إعادة الخصم:**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل البطالة لأي صدمة في معدل إعادة الخصم كان ايجابي خلال كامل الفترة الدراسة .

- **إستجابة معدل البطالة للصدمات في معدل سعر الصرف :** من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل البطالة لأي صدمة في معدل إعادة الخصم كان سلبي خلال كامل الفترة الدراسة
- **إستجابة معدل البطالة للصدمات في معدل القروض المقدمة للاقتصاد :** من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل البطالة لأي صدمة في معدل القروض المقدمة للاقتصاد كان ايجابي خلال كامل الفترة الدراسة .

3-3-3:تحليل التباين خطأ التنبؤ:و الجدول التالي يلخص تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة

الجدول رقم (05): تحليل التباين خطأ التنبؤ

Period	S.E.	CH	TC	M2	CR	TR
1	2.090382	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.715704	96.93503	0.023099	1.550422	0.000385	0.491068
3	3.183084	91.68618	0.151943	3.433388	0.002427	3.726066
4	3.586183	86.43509	0.425017	4.757730	0.013916	5.368248
5	3.932462	82.22306	0.816846	5.454113	0.039683	8.466030
6	4.217232	79.19979	1.281003	5.727420	0.073843	8.717595
7	4.439481	77.16260	1.778324	5.777143	0.105260	9.174668
8	4.603731	75.84363	2.283349	5.733452	0.125187	10.01438
9	4.718457	75.00766	2.781735	5.666760	0.131294	10.41255
10	4.794074	74.47048	3.266140	5.608717	0.128561	10.52610

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات eviews10

نلاحظ من خلال الجدول السابق:

- أن تباين خطأ ا لتنبؤ لمعدل البطالة خلال الفترة الأولى يعزي نفسه مئة بالمئة ثم تبدأ هذه النسبة بالإنخفاض تدريجيا ابتداء من الفترة الثانية حتى وصلت إلى % 74.47 في السنة العاشرة بمعنى مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر ب 25.53 %و عليه فالمساهمة الأكبر لتقلبات معدل البطالة ترجع إلى معدل إعادة الخصم بنسبة 10.52 % ثم معدل الكتلة النقدية بنسبة 5.60 %.

فالكتلة النقدية تفسر في الفترة الثانية و الثالثة بنسبة 1.55 %و3.43 % على الترتيب من خطأ التنبؤ في معدل البطالة لتبدأ بالإرتفاع ولكن بنسب ضئيلة جدا حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 5.60 %من خطأ التنبؤ في معدل البطالة فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث تفسير خطأ التنبؤ في معدل البطالة في الفترة الأخيرة

- أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم يفسر في الفترة الثانية نسبة 1.49 % من خطأ التنبؤ في معدل البطالة و بعدها ارتفعت النسب ارتفاعا مستمرا و بنسب مرتفعة حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 10.52

%من خطأ التنبؤ في معدل البطالة. و هو يحتل المرتبة الأولى من حيث تفسير خطأ التنبؤ في معدل البطالة في الفترة الأخيرة

- فسعر الصرف تفسر في الفترة الثانية بنسبة 0,02 %من خطأ التنبؤ في معدل البطالة لتبدأ بالإرتفاع ولكن بنسب ضئيلة جدا حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 3.26 %من خطأ التنبؤ في معدل البطالة .
- فمعدل القروض المقدمة للاقتصاد تفسر في الفترة الثانية والثالثة على الترتيب بنسب 0,0003 % و0.002% من خطأ التنبؤ في معدل البطالة لتبدأ بالإرتفاع ولكن بنسب ضئيلة جدا حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 0.12 %من خطأ التنبؤ في معدل البطالة .

خاتمة

من خلال استخدام نموذج حوهنسن للتكامل المشترك بين المتغيرات التابعة (معدل الكتلة النقدية ، معدل اعادة الخصم ، سعر الصرف ، معدل القروض المقدمة للاقتصاد) و معدل البطالة ، عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة .

أما من ناحية التأثر حسب معادلة التقدير نجد أن معدل البطالة يتاثر في المدى القصير بكل من سعر الصرف ومعدل الخصم ومعدل القروض المقدمة للاقتصاد من خلال العلاقة الطردية بينهم وهذا مايوافق النظرية الاقتصادية و يتاثر معدل الكتلة النقدية بالعلاقة العكسية مع معدل البطالة وهذا ما لا يوافق النظرية الاقتصادية .

أما نتائج تحليل اثار السياسة النقدية عن طريق دوال الاستجابة و تفكيك التباين أوضحت ان حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في معدل اعادة الخصم سيكون له اثر موجب على معدل البطالة في المراحل من الدراسة ثم يؤول الانعدام في نهاية فترة الدراسة ، و ان حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الصرف سيكون له اثر سلبي على معدل البطالة وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، ان حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في معدل الكتلة النقدية سيكون له اثر موجب على معدل البطالة وهذا ما يوفق النظرية الاقتصادية .

توصيات :

ضرورة تنويع أدوات السياسة النقدية وخمق تقنيات حديثة لتنشيط السوق النقدية من أجل رفع من فعاليتيا في سوق العمل ودعم الاقتصاد الوطني

ضرورة إيجاد مصادر بديلة للمحروقات لتفادي وقوع الاقتصاد الوطني في أزمات ناتجة عن الصدمات النفطية وهذا بوضع استراتيجية تصنيعة تعمل الدولة من خلالها على رفع الانتاجية والتوجه نحو التصدير إلى الخارج.

العمل على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع من حجم العمالة وامتصاص البطالة إلى جانب تحفيز الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص في الجزائر أو حتى بشراكة.

يستوجب على الدولة إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية متكاملة بنمط دولي تضمن توحيد الإحصائيات بين قواعد البيانات المحلية كالبنك المركزي والقواعد البيانات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

مراجع

fj pierre, p. (1987). *Monnaie,institition financier et politiquemonitaire.* paris: 4éd économica.

الطاهر جليط. (2016). دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية جامعة ام البواقي* ، 215.

دادان عبد الغني و بن طجين محمد عبد الرحمان. (2012). دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر. *مجلة الباحث جامعة ورقلة الجزائر* ، 10.

دحمان بن عبد الفتاح. (2005). *محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي دراسة حالة الجزائر*. الجزائر: رسالة ماجستير.

رايس فضيل. (جانفي 2013). تحديات السياسة النقدية ومحدد التضخم في الجزائر. *مجلة بجوث اقتصادية عربية* ، 61.

صالح مفتاح. (2003). اهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000. *مجلة العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة* ، 12.

ضياء مجيد الموسي. (1993). *الاقتصاد النقدي*. الجزائر: دار الفكر.

عبد الحميد عبد المطلب. (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي*. القاهرة: مجمعة النيل العربية.

- مؤشرات البنك الدولي 2011
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي للجزائر) 2006

-Bulletin statistique, séries rétrospectives(1964- 2011) , Banque d'Algérie

- Bulletin statistique trimestrielle, N° 21 mars 2013 , P 10

- Bulletin statistique trimestrielle, N° 25mars 2014 , P 10

- Rapports 2010,2011, 2012 de la Banque d'Algérie .

bulletin statistiques trimestriel mars2020

- التقرير السنوي لبنك الجزائر(التطور الاقتصادي للجزائر) 2006
- Rapport sur le développement en Afrique 1999
- Rapport 2001, Évolution économique et monétaire en Algérie
- Données Statistiques N°322 de 1989 à 1999
- بنك , الجزائر. (2010 .) التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر